

عبس الله غول فبول بفغداد

ترجمة: جمال جمعة



لاستيعاب حقيقة أن العديد من الانفصاليين لن يتخلوا عن السلاح. أما أعضاء هذه الحركة، من الذين لم يشاركو مباشرة بالعنف، فيجب توفير فرصة لهم للعودة بحرية إلى أسرهم واستئناف

الكردي قد لا تبدو ممكنة في عيون العديد من خبراء مكافحة الإرهاب الأتراك، لكنه قد يبدو ضرورة لا بد منها من أجل أمن المنطقة الكردية العراقية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق. وبرغم أنه قد تبدو

من المفارقة أنه، بعد انسحاب الولايات المتحدة، لا يمكن سوى تركيا توفير الأمن لأكراد العراق الذين قد يواجهون تحديات خطيرة والعائق، في الحقيقة وهو اهم العوائق، الذي يحصد من تقدم العلاقات



شروع الرئيس عبد الله غول في زيارة طلال انتظارا الى بغداد يوم الاثنين. الزيارة التي استغرقت يومين، وهي أول زيارة قام بها رئيس تركي الى العراق منذ ٣٣ سنة. لن تشمل أية مدينة عراقية باستثناء العاصمة بغداد، وقد عقد الرئيس غول محادثات مكثفة مع كل من الرئيس العراقي جلال طالباني، وأحد القادة الأكراد، إضافة إلى رئيس الوزراء نوري المالكي، حول مجموعة من القضايا المتنوعة شملت التعاون على الحدود، الأمن، حزب العمال الكردي الانفصالي أو PKK، إضافة إلى إمكانية مساعدة تركيا لبغداد بعد انسحاب القوات الأمريكية.

تأتي هذه الزيارة بعد ورود تقارير عن عمل الرئيس طالباني والقوات الأمريكية مع حكومة أنقرة لإفراج حزب العمال الكردي بالقاء السلاح مقابل الحصول على نوع من أنواع العفو. حتى الآن، فإن مجرد ذكر الكلمة "العفو" يثير ردود فعل سلبية قوية داخل المجتمع التركي بسبب صدمة العنف المتواصل الذي ارتبط به هذا الحزب والتي أودت بحياة أكثر من ٤٠ ألف شخص منذ شهر أيار ١٩٨٤.

في التصريحات الأخيرة التي أدلى بها الرئيس طالباني لوسائل الإعلام التركية، فإنه يدعو حزب العمال الكردي إلى القاء السلاح والتخلي عن "الكفاح المسلح" في المؤتمر الإقليمي لأكراد الذي سيعقد في مدينة أربيل العراقية. لكنه قال أن على تركيا في الوقت نفسه أن تكون على أهبة الاستعداد

بين أنقره والإدارة الكردية العراقية في شمال العراق هو وجود عناصر حزب العمال الكردي في تلك المنطقة. وهكذا، فمن أجل الحصول على دعم تركيا يتوجب على أكراد العراق التعاون مع أنقره ضد حزب العمال الكردي في مناطقهم. وفي حين أن المتشككين يقولون أنه ليس من المتوقع أن يقوم الأكراد بإبادة آخرين، فإن التاريخ يكشف عن إن أنقره هي التي كانت الحامي الأكثر مصداقية للأكراد العراقيين في الأوقات الصعبة. فبعد حرب الخليج، على سبيل المثال، لم ترفض تركيا طلبات صدام حسين بالانضمام إلى حربه ضد الأكراد فحسب، بل وفرت ملاذاً آمناً على امتداد حدودها لمئات الآلاف من الأكراد العراقيين حينها.

الأكراد يحتاجون تركيا: تركيا تحتاج الأكراد في عراق اليوم يتمتع الأكراد بنفوذ سياسي والسؤال هو: بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، هل يمكن للحكومة المركزية في بغداد أن توفر الأمن للمنطقة الكردية العراقية؟ ما الذي يمكنه منع العراق من الانزلاق إلى حرب أهلية يكون فيها الأكراد ومناطقهم الغنية بالنفط هدفاً مشتركاً؟ من الواضح أن تركيا تحتاج الأكراد الآن، لكن مستقبلاً سيحتاج الأكراد تركيا بشكل أكبر بكثير مما تحتاجهم تركيا الآن.

في الواقع أن الرئيس طالباني، وهو زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، كان يتصرف بشكل مسؤول جداً وكرجل دولة في التعامل مع المشكلة المطروحة، وعمل بشكل فاعل لتحقيق السلام التاريخي بين تركيا والانفصاليين الأكراد، وكذلك بين أنقره والإدارة المركزية في العراق، إضافة إلى الأكراد في شمال العراق والولايات المتحدة.

لكن كيف يمكن لتركيا أن تهيئ شعبها لفكرة العفو العام عن المتمردين؟ والأمر الأكثر صعوبة، كيف يمكن للأتراك الانتعاش بأن من الأفضل لتركيا بكثير أن يكون حزب العمال حزباً سياسياً بدلاً من أن يكون حزباً مسلحاً في الجبال؛ ما يزال على تركيا، كما قال غول مؤخراً، أن تحقق بعض الانفتاح التاريخي في التعامل مع شعبها الكردي.

صحيفة (حريت) - الطبعة الانجليزية

دور تركيا الجديد في العراق

ترجمة: المدي



تمر هذه الأيام في العراق الذكرى السنوية السادسة للاجتياح العسكري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والذي أطاح بنظام صدام البعثي، إلا أن مستقبل البلاد ما يزال غامضاً، كما تطفو تساؤلات جدية بشأن قدرة القوات العراقية على النجاح في تولى مسؤولية الأمن بعد انسحاب القوات الأمريكية. مع خطة الرئيس الأمريكي براك أوباما لسحب القوات، فإن نهاية للحرب الباهظة الكلفة تبدو لإلحة في الأفق. وفي البلد الذي مرّته الحرب فإن أعداد القتلى شهدت انخفاضاً كبيراً منذ مطلع عام ٢٠٠٨، ما يعيد الأمل في عراق أكثر أمناً مستقبلاً. وفي نفس الوقت ما تزال هجمات المسلحين والصراع الطائفي، وعدم استقرار الحكم يكشف عن المخاطر التي تنتظر البلاد.

العديد من الخبراء والأكاديميين الأتراك يعتقدون أن العراق سيضطر لمواجهة مشاكل خطيرة في ميادين مختلفة، فيما يبدو بعضهم أكثر تفاؤلاً واعتبراً أن المرحلة القادمة ستكون أفضل من مرحلة الاحتلال على كل حال. لكنهم جميعاً متفقون على أن تركيا ستتمتع بدور أكثر أهمية فيما يتعلق بجوارها العراق. إن انسحاب القوات الأمريكية لن يقضي على المشاكل القائمة في العراق، كالاشتبكات الطائفية مثلاً، يقول ايلخان أوزغول أستاذ في العلوم السياسية بجامعة أنقرة. مضيفاً إن الانقسامات الطائفية سوف تستمر لكنها لن تكون بنفس المستوى الذي كانت عليه كما هو في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

حسين باغشي، بروفيسور في العلاقات الدولية بجامعة الشرق الأوسط التقنية، يوافق على كلامه مضيفاً إلى أن العراق بات من حكم المؤكد أن يشهد صراعات طائفية وسياسية في حال انسحاب محتمل للقوات الأمريكية منه. لكنه يقول أيضاً إن الولايات المتحدة الأمريكية والناتو يتعاونان في مجال تدريب القوات العراقية. «حيث سيكون هناك تحسن في أمن العراق».

«إن العراق سيواجه مشاكل خطيرة بعد انسحاب القوات الأمريكية منها»، كما يقول الدبلوماسي التركي المخضرم إينال بطو. «ومع ذلك، لا يمكن لأي وضع أن يكون أسوأ من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة تحت قيادة جورج دبليو بوش».

«أنا لا أعتقد إن العراق سيواجه مشاكل خطيرة في مسألة الحفاظ على الأمن في الفترة المقبلة»، يقول سركان تغليغلو، وهو أحد خبراء الشرق الأوسط في مركز يوراسيا للدراسات الاستراتيجية، ملحقاً إلى وجود ٦٠٠ ألف عنصر من قوات الشرطة القوية والجيش العراقي. ويقول تغليغلو أنه واثق من أن الحكومة في بغداد ستقوم بكل ما من شأنه تعزيز وتزكين سلطتها، بما في ذلك دورها في استتباب الأمن.

«الديمقراطية الكاملة في العراق قد تستغرق عقوداً، وربما قد لا يحصل هذا الكمال إطلاقاً»، كما يضيف أوزغل وكما يؤكد في لهجة أكثر حذراً «أنه يتوجب أولاً وقبل كل شيء إنهاء المحاصصة الطائفية والقومية والولالات العرقية والدينية إذا أريد للحياة الديمقراطية أن تستمر».

«من السابق لأوانه التنبؤ بمستقبل العراق»، يقول ثور كمان، السفير المتقاعد والوزير السابق للشؤون الخارجية. وأضاف: علينا أن ننظر ونرى فيما إذا كان سيتم التوصل لسيناريو يمهّد لدخول العراق في الفردوس أو في الجحيم».

الخبراء والأكاديميون يقولون إن غياب الدعوات الفظة للانسحاب السريع من قبل إدارة أوباما أمر مفيد «فالديمقراطيون والجمهوريون لا يختلفون كثيراً أساسيات السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وإنما يختلفون في الأساليب المتبعة للتعامل مع هذه السياسة»، وهذا هو بالضبط ما نمر به الآن في ظل حكومة أوباما».

ويتفق الخبراء على أن تركيا ستعزز دورها في العراق مستقبلاً، كما أنها ستكون لاعباً رئيسياً في استراتيجية واشنطن في المنطقة.

الدور التركي الجديد

يقول أوزغل إن العلاقات، في أي حال من الأحوال، ستتحسن بين البلدين ويضيف «إن تركيا ستقوم بملء الفراغ الذي سيخلفه الأمريكيون، حسب توقعاته». «إن تركيا، باعتبارها وسيطاً محايداً، بلداً مسلماً، وعضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي من الممكن أن تتولى مسؤولية تحديث الجيش العراقي في المرحلة المقبلة».

«إن حقيقة قرب قيام أوباما بزيارة إلى تركيا، وذلك بعد وقت قصير من انتخابه، يكشف عن الدور الحاسم الذي توليه الولايات المتحدة لتركيا»، كما يقول أوزل إن من المحتمل أن تقوم إدارة أوباما الجديدة بمواصلة المصالح المشتركة مع تركيا، كما ستسعى لفهم خطط تركيا وسياساتها في المنطقة. ويتفق باغشي معه على أن السبب الرئيسي لهذه الزيارة المتوقعة من قبل أوباما هو البحث في مستقبل العراق.

صحيفة (حريت) - الطبعة الانجليزية

أوباما لا يستثمر النصر في العراق

ترجمة: المدي



د. مايكل فينزي راسموسن رئيس المعهد الدنماركي للدراسات العسكرية



فإنهم يتحملون العبء الأكبر المباشر لدفع لتكاليف الحرب التي بلغت حتى الآن ٦٥٠ مليار دولار، وإذا أضفنا الارتفاع المتزايد لأسعار البترول الذي تلاه هذه الحرب فإن مجمل التكاليف ستصبح بالنسبة للأمريكيين ولنا أيضاً أعلى من ذلك بكثير. وحينما يعود الجنود الأمريكيين إلى ديارهم عام ٢٠١٠ ستكون أسلحتهم البدوية، دبابتهم، وطائرات الهليكوبتر قد استهلكت بسبب الحرب الطويلة في رمال الصحراء، لذا فإن تكاليف إضافية سيجرى ضمها إلى قائمة المدفوعات الباهظة هذه. بيد أن الجنود الأمريكيين وعوائلهم هم الذين دفعوا الثمن الأكبر. ومع مرور الزمن فإن تزايد حجم الخسائر والنقار للسيارات الفخخة في بغداد تراقف مع صعوبة تجنيد عناصر جديدة للجيش الأمريكي أو قوات المارينز ففتحتم على عوائل الجنود المنخرطين في الجيش أو الاحتياط مشاهدة أحبائهم مرة بعد أخرى وهم يعودون إلى العراق من جديد. وفي جيش، صمم أصلاً لخوض حرب قصيرة الأمد، فإن سنة حرب تمضي وأخرى تتهوّر هو أمر لم يكن في حساب أحد. لذلك فإن السيناتور جون مورثا دعا في عام ٢٠٠٦ إلى سحب القوات الأمريكية من العراق وإعادتها إلى الوطن لأن الحرب توشك على تدمير القوات المسلحة.

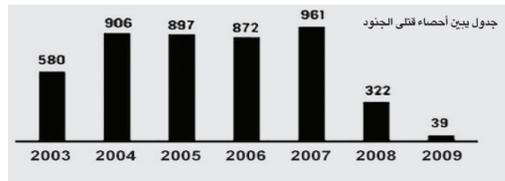
لكن بايرهوس كان بعيداً عن بلاده ولم يكن باستطاعته، أسوة بالرومان، أن يحصل على جنود جدد وإمدادات للجبهة التي يحارب فيها. ثمن النصر الذي دفعه كان باهظاً إلى درجة أنه لم يكن يستطيع استخراجه في شيء، لذلك نحن

ستندحت الآن، وبعد أكثر من ٢٠٠٠ سنة، عن نصر بايرهوسي أخيراً. الرئيس الأمريكي أوباما لم يتكلم عن نصر حينما أعلن في ٢٧ فبراير عن خطته لسحب القوات الأمريكية من العراق قبل ١٣ أغسطس ٢٠١٠، وهكذا فإن الرئيس الجديد وضع تاريخاً محدداً لنهاية هذه الحرب التي بدأت يوم ٢٠ مارس من عام ٢٠٠٣.

جنديان قتيلان في اليوم الجيش الأمريكي وقوات المارينز لم يفقدوا قواتهما مثل ما فقدت قوات بايرهوس الذي خسّر ٤٠ ألفاً من رجاله في يوم واحد، بينما خسرت القوات الأمريكية ٤٢٥٩ جندياً فقط منذ بدء الحرب في العراق حتى الآن.

يبلغ متوسط القتلى من الجنود الأمريكيين في العراق ٢ يومياً، فيما بلغ متوسط خسائر القوات الأمريكية في فيتنام ١٦ جندياً في اليوم. بالنسبة لدفعي الضرائب الأمريكيان

لعبة بوكر إن الاستراتيجية العسكرية كانت نسخة من لعبة بوكر في لاس فيجاس، ففي عام ٢٠٠٧ قام الرئيس جورج بوش بإرسال قوات أكبر إلى بغداد والمناطق المحيطة بها، وبهذه الطريقة قام بزيادة الضغط على القوات المسلحة بصورة أكبر: إذا هي لم تنجح في إيقاف الاضطرابات في بغداد فإنه، وببساطة، لن يكون من الممكن الحفاظ على وتيرة زيادة عدد القوات. لكن ورقته رحبت، تحت قيادة الجنرال ديفيد تبرايبوس طورت القوات الأمريكية وصفة تتعلق بكيفية جعل الوضع تحت السيطرة، وتتكون هذه الوصفة من قسمين متساويين: القوة العسكرية والعمل السياسي. القوة العسكرية تم توجيهها ضد قيادات المتمردين، خصوصاً في بغداد، حيث استعملت طائرات بدون طيار وغيرها من التكنولوجيا المستخدمة في تحديد المسلحين المعادين ومن ثم استهدافهم. وفي نفس الوقت أظهر الأمريكيان أنهم لا يتوون إطلاق النار



عليهم، وذلك من أجل إعطائهم فرصة لإنهاء أسلحتهم عن عملية سياسية، في مجتمع مزدهر الأعمال الإرهابية الواحد تلو الآخر فإن الودع بالأمان والمستجد الجديد قد يكونا كفتلين يوضع في متعقب جديد، لكن العراق ما زال في بداية طريقه للخروج من دوامة العنف التي وجد نفسه فيها، وبرغم أن متوسط القتلى أصبح بحدود ١٠ أشخاص كل يوم، وهو رقم أفضل بكثير من العام السابق، إلا أن الوضع ما يزال بعيداً عن وصفه بالطبيعي. لا يزال الكثير على غير ما يرام في العراق، لكن مقارمة بوش الاستراتيجية أعطت مكسباً، فقد تمكنت من خلق وضع يستطيع فيه الأمريكيون أن يتركوا مواصلة المعركة، التي ما زالت معقدة، للعراقيين أنفسهم. الرئيس أوباما تحدث على النحو نفسه عن كيفية أن الاستقرار في الوضع الآن يمنح العراقيين "فرصة" لخلق عراق مسلم ومكان أفضل للعيش. إلا أنها "فرصة" للعراقيين فقط، فالريس لا يريد أن يستمر النجاح العسكري في العراق أكثر من أن يضع نهاية للتدخل العسكري في العراق فقد وعد بإعادة الجنود إلى ديارهم، وحين يكونون في بيوتهم سيكون قد حقق هدفه.

صحيفة البوليتيكن

حاجة ماسة لعقد قمة روسية-أمريكية لتطهير العالم من السلاح النووي

الإستراتيجية المعروفة باسم «ستارت ١»، والتي ينتهي العمل بها في ديسمبر هذا العام.

من الجوهري أن يجتمع رئيسا هاتين الدولتين للتخاور وجهياً لوجه والسير قدماً على أجندة نزع السلاح، خاصة وأنهما تتوزان ٩٥ من الترسانة النووية في العالم.

ما يبرر مدى أهمية استئنافها لمباحثات نزع قدراتها القيادية بوضع حزمة من الأهداف المحددة ونظام رصد وتقييم صارم وقوي. ومن المهم أن تصانق الولايات المتحدة على معاهدة حظر التجارب النووية، وهنا يحتمل التنكير بأن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في العالم لا تعطي أياً من الدول العظمى الخمس التي تحوز أسلحة نوية، أي حق في الاحتفاظ بوضعها الخاص إلى الأبد.

ومن ثم، وانطلاقاً من اتفاقية بين الولايات المتحدة وروسيا، يتوجب عقد سلسلة من القمم الدورية، تجمع الدول الخمس هذه

بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة، ووضع خارطة طريق مشفوعة بخطوات وتدابير محددة، للإيفاء بالتزامهما بنزع السلاح بمقتضى المادة السادسة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

لقد أصبحت جهود النوايا الحسنة من جانب الدول التي تحوز أسلحة نووية، حاجة جوهريّة لإعادة الثقة في معاهدة نزع انتشارها، بل والوسيلة الوحيدة لكسب ثقة الدول الخارجة عن نطاق معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وتنفيذ برامج إنزال هذه الأسلحة.

لكنه ينبغي على المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة، أن يضغط، لإسناد مثل هذه الخطوات، من أجل إبرام معاهدة دولية بشأن الأسلحة النوية، تقضي بحظرها وعدم تطويرها واختبارها. فالواقع أن الوسيلة الوحيدة المتاحة لنا لحماية أنفسنا من أخطار الأسلحة النووية، هي إلغاؤها بمقتضى إطار قانوني قادر على ضمان عدم العودة إلى إنتاجها.

ولقد تم بالفعل توزيع مسودة مثل هذه المعاهدة، كوثيقة للأمم المتحدة ضم أمينها العام بان كي مون صوته إليها في العام الماضي في خطوة غير مسبوقة، وملحا على حكومات العالم إلى ضرورة التوصل إلى معاهدة لحظر الأسلحة النووية. والواقع أيضاً أن تأييد الرأي العام لإلغاء الأسلحة النووية قد ازداد قوة مؤخراً، فتشير حملة لاستطلاع الرأي أجريت في ٢٠٠٨ في ٢١ دولة بما فيها الدول النووية، إلى أن ٧٦ في المئة يؤيدون ضرورة التوصل إلى إتفاقية دولية لإزالة الأسلحة النووية. من الضروري إذن أن ننضم شعوب الأرض إلى جهود التضامن ضد فكرة الأسلحة النووية ذاتها، والمعروف أن حملة «غلوبال زيرو»، التي إنطلقت في ديسمبر الأخير، إنما تركز أيضاً على تعبئة الرأي العام العالمي في خدمة إلغاء مثل هذه الأسلحة.

وقبل هذه الحملة بعام، أطلقت الحركة السلمية البوذية الشعبية «سوكا غاكاى الدولية»، التي تضم ما يزيد على ٣٥ مليون عضو في مختلف أنحاء العالم، حملة «عقد الشعوب من أجل إلغاء الأسلحة النوية».

عن أي بي اس